

محاضرة رقم ٩ /

تكملة الوثائق التاريخية

الآثار والنقوش

الوثيقة تستخدم بمعنى المصدر، وتشير الى مضمون الوثائق المدونة والأوراق الرسمية والخاصة، وجميع وثائق التاريخ الاسلامي العائدة الى أوراق وسجلات الدولة العربية - الاسلامية والتي تختلف عن مؤسساتها الادارية والدينية كالرسائل والمكاتبات والعهود وغيرها من سجلات الحكومة، أما وثائق التاريخ الحديث فقد تكون رسمية عائدة للدولة وقد تكون اوراقاً خاصة عائدة لشخصيات ذات علاقة بالدولة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، طبقاً للنظام السائد في البلد، وطبيعة مؤسساته التي تخلف ورائها مجاميع كبيرة من الوثائق ويتميز المؤرخون جميعاً، كما تشهد بذلك مؤلفاتهم التاريخية على كثرة ممارستهم للوثائق، وفي احترامهم للأسلوب الوثائقي حتى حدا بكثير منهم الى اعتباره الاسلوب التاريخي الوحيد في عملية البحث التاريخي، وسوف نركز هنا على الوثائق من زاوية اهتمام المؤرخ بمحتوياتها كمصدر للبحث التاريخي والعمل الكتابي.

يهتم المؤرخ بالوثائق لأنها تزوده بمعلومات لا تتوفر له عن طريق مصادره الاخرى التقليدية، بغض النظر عن حقل الاختصاص الذي تنتمي اليه، سواء كان ذلك يشمل التاريخ السياسي لدولة الخلافة أو نظمها أو في علم التاريخ، فإن المؤرخ يتحمل مسؤولية الاطلاع على محتوياتها، وتقرير مصداقيتها سوية، إذا كان مؤهلاً لذلك مهنياً، والا سيظل ما يقوم به من دراسة وأعمال تاريخية خارج نطاق العمل الاكاديمي - الجامعي وعاجزاً عن استيفاء شروط البحث التاريخي الاصيل، أياً كان نوعه والأهم انها تزوده بمعلومات متنوعة تقضي الى استنتاجات ودلالات هامة مصدرها الرسائل والتوقيعات والمناشير التي تصدر من المنافذ الرسمية المتخصصة للدولة، والحقيقة ان هذا التنوع متى ما حصل أمر يهتم المؤرخ ويتطلع اليه، لان ذلك يعني توفر فرصة ثمينة للبحث والتحري والمقارنة لا تحقق في غير مثل تلك الظروف، وقد ينجح في المجيء بنظرية أو تفسير جديد يخص اختصاصه، إذا ما ظهرت قابليته وقدراته في تفسير واستخدام تلك المعلومات التي توفرت تحت تصرفه، وقد يفتح بهذه الاكتشافات الشخصية ابواب جديدة لأقرانه المؤرخين، فقبل وضع الوثيقة للاستعمال ، لا بد للمؤرخ من فحص محتوياتها طالما يسود المؤرخين شعور عام بان هناك في التاريخ وثائق كثيرة مزورة روجت لأغراض مختلفة ، وان الواجب يحتم عليه التأكد من سلامتها بإخضاعها لمقاييس النقد التاريخي من أجل التحري

عن اسباب تحرير الوثيقة والزمان والمكان اللذين كتبت فيها ، وبيان السببية والكيفية لذلك ، وتطبيق النتائج ما على محتوياتها تماماً من البسمة والمتن وخاتمة الوثيقة وتحليل ما بها من اعلام وحوادث وتواريخ وفي هذا المحتوى ، خطا منهج البحث التاريخي خطوات ثابتة بتحليل ما يسميه المنهجين الاوائل بالشاهد الداخلي وأيضاً الشاهد الخارجي، ومقارنة معلوماتها بغيرها من المصادر المعاصرة، للتوصل للقرائن الدالة فيها، فهذه كلها من المآثر التي أخذت مكانتها بين الامور العلمية للبحث التاريخي.

غير ان واقع الحال ان المختصين في الدراسات العربية والاسلامية يعانون من نقص واضح في الوثائق المتوفرة لهم حالياً خاصة ما يغطي الفترة الكلاسيكية وما يتبعها من تاريخ دولة الخلافة ، مع ان دواوين الدولة العربية والاسلامية المرتبطة بها إدارياً والمسؤولة عن اصدار وحفظ هذه الوثائق كانت قد تركت لنا نتاجاً غزيراً في هذه المادة لم يصل الينا معظمه سوى ما حفظ لنا من كتب التواريخ العامة او كتب الوزراء والموسوعات والتي يعود اصحابها الى طبقة الكتاب الاداريين في الدولة من أمثال مسكويه وأبو اسحق الصابي والقلقشندي والنويري وغيرهم ، بينما تتوفر لنظائرهم من المختصين في الدراسات التاريخية الحديثة آلاف الرسائل ، والأوراق الرسمية وغير الرسمية مصنفة ومحفوظة في المكاتب العثمانية والأرشيف الأجنبية في مكنتبات استانبول ولندن وباريس وغيرها من المدن والمراكز .

وعندما يحسن المؤرخ استخدام الوثيقة في العمل الكتابي، ويتدرب على الوسائل المناسبة لأستخدامها، فإنه في حالة وقوعها تحت تصرفه، قد يتوصل بتوفر الطرق المناسبة الى نتائج باهرة في الموضوع الذي يشغله، تكسبه شهرة بين اقرانه المؤرخين وبدون شك، أن من اوائل شروط حسن الاستخدام هنا، فضلاً عن التحقق من أصالتها، هو أن يجيد معرفة اللغة التي وصلت بها الينا الوثيقة، فأن الوثائق المترجمة، حتى وان تم استخدامها في جوانب من البحث، ليتمكن من تجنب مسؤولية المحاسبة على إهمالها، الا ان هذه الوثائق بسبب حساسية التعبيرات الواردة فيها بلغة الاصل والتي يصعب عندها نقل معانيها الى اللغة المترجم لها، تفقد معظم قيمتها في التراجم المعمولة لأنها لا تعالج مشاكل استعمال هذه التعبير، والقضايا السوسولوجية التي تتميز بها الوثائق في شكلها الأصلي، ومع ذلك توجد محاولات ناجحة للاستفادة من هذه الوثائق ، معظمها من اصدارات المستشرقين ، كالذي قامت به المستشرقة البريطانية آن لامبتون في دراستها عن إدارة السلطان سنجر السلجوقي حيث بينت فيها آرائها على كتاب (عتبة الكتبه) لصاحب ديوان الرسائل حينئذ ، وما قام به جواتيان في دراسته للوثائق المختلفة عن دور الجنيزة العائدة للطائفة اليهودية في المغرب ، والتي نتجت عن قيام دراسة اقتصادية مهمة عن مجتمع البحر المتوسط في العصور الوسطى ، وما تقدم به جورج المقدسي في دراسته عن الشخصية

الحنبلية المشهورة ابن عقيل صاحب الفنون ، معتمداً على الوثائق التي وصلت اليها بصورة غير مباشرة في ثنايا تاريخ غرس النعمة محمد ، أحد رجال الارادة العباسية الكبار خلال خلافة القائم ، وكذلك ما قام به برنارد لويس في دراسته عن ظهور دولة تركيا الحديثة بالاعتماد ، على فحص وتوظيف الوثائق العثمانية العائدة للموضوع، الا ان هناك على النقيض مؤرخين يحول واحدهم الوثيقة اثناء استعمالها الى مجرد ملاحق صماء لاعتقاده بأن هذا يسمح له بالاعاء بأنه استعمل مثل هذه الوثائق لأول مرة، وبأنه له وحده يعود الفضل في تعريف المهمتين بالفترة بفائدة ومحتوى وقيمة هذه الوثائق

ثالثاً: الآثار والنقوش

وهي المباني التي تخلفت عن الماضي القديم والكتابات التي تركت عليها، وكل تلك الصروح التي يرجع أصل تشييدها الى ممثلي الدولة العربية الاسلامية ورجالها من الحكام والمسؤولين عبر العصور الاسلامية وما قبلها من تاريخ العرب، وتشمل هذه المباني على قصور الخلفاء والجوامع والمساجد والمدارس والمصليات والمشاهد، وكذلك القلاع والحصون التي عرفت بها المدينة الاسلامية وتميزت بها، فمثل هذه الأعمال العمرانية والتاريخية تحوي على معلومات رسمية اساسية عن شروط الواقف (المؤسس) ، وتاريخ التشييد والجهات المستفيدة منها ، وغير ذلك من المعلومات الدقيقة التي لا يستغنى مؤرخ الحضارة أو التعليم او التاريخ السياسي عنها: فصرح الملوية يذكرنا بالسياسة العمرانية للخلفية المعتصم والمتوكل ، ومشهد ابو حنيفة والمدرسة المستنصرية بعصري السلاجقة العظام ، والعصر العباسي الأخير ، وبعض الخصائص الفكرية والتاريخية التي تميزهما بما في ذلك اشهر أعلام الفكر والثقافة في كلا العصرين ، بينما تذكرنا آثار البصرة القديمة والكوفة ، او مثلاً أصبهان والري وغيرها بفن المدن العربية والاسلامية وبمجتمعاتها الحضرية ونظامها الاجتماعي السائد، ومع ان المؤرخ قد يجد بعضاً من هذه المعلومات متوفرة له في مصادره القلمية العامة ، كالوقفية الخاصة بالمدرسة النظامية لبغداد ، والتي يورد بعض بنودها ابن الجوزي في تاريخه المنتظم لكن المعلومات الاثارية هذه لها خصوصياتها التي تتجاوز فيها مستوى توفير المعلومات وحدها ، والتي تشترك فيه مصادر المؤرخ المتنوعة ، فمثلا قد يتمكن باحث مهتم بالمؤسسات التعليمية من السلاجقة من ان يحل بالمعلومات التي يحصل عليها من هذا المصدر معالجة مشكلة نوع الخصائص التعليمية التي تمثلها سلسلة المدارس النظامية التي أمر بنائها الوزير السلجوقي نظام الملك والتي يدور الجدل حولها بين خيرة المختصين في تاريخ التعليم عن المسلمين، وتوفر مثل هذه المعلومات يساعد على تحسين مهمة عمل المؤرخ من خلال سد النقص الموجود في بنود الوقفية الخاصة بهذه المدارس الشافعية، كما وردت في المنتظم، وعلاقة الاشعرية وعلم الكلام بها، التي

هي الأساس في هذا الجدل وفي ضوء هذا تأتي الأهمية التاريخية لهذا النوع من المعلومات بالنسبة لمؤرخي الاختصاص في حقول التاريخ الاسلامي ومؤسساته، والتي تشمل نظرائهم ايضاً المعنيين في التاريخ الحضاري والمدينة الاسلامية وتاريخ الفن الاسلامي.

لكن عيب هذه المعلومات الجدارية انها تصل الينا ناقصة ، فكثير جدا من واجهات المباني والقصور التي تحتوي على هذه الكتابات والنقوش قد تهدمت، وباستثناء ما يتوفر من سامراء ، فأنا لا نعرف فيما اذا كانت هناك أية بقايا لقصور الخلفاء العباسيين، والاهم انه في حالة سلامتها تظهر صعوبة واستيعاب هذه المعلومات الجدارية ، فما وصل الينا لم يكتب او ينقش الا بخطوط قديمة في غاية التعقيد لمؤرخي حضارة الاسلام وللمتخصصين باللغات ، والخطوط التي وصلت الينا منها، كالخط اللحياني والمغربي والكوفي وغيرها مما يستعصي قراءتها وفك الغازها في بعض الأحيان على أكبر المختصين سمعة وكفاءة ، مع ان مثل هذه القضايا كانت قد تذلت منذ زمن بجهود المستشرقين الفرنسيين والألمان وغيرهم من الجنسيات الغربية الأخرى ، حيث أثمرت محاولاتهم بجمع وتصنيف هذه الكتابات والنقوش في مجلدات مطبوعة وضعت تحت تصرف المعنيين من هؤلاء المؤرخين، من جهة اخرى تعمل منذ زمن المؤسسات الاثرية المحلية بواسطة مسؤوليها ونفر الباحثين الذين يعملون في اقسامها على تكملة هذه الجهود وعلى توفير اكتشافاتهم في ضمن ما تصدره من نشرات ومطبوعات علمية بارزة.